الفصل الثالث

صور استنزاف الفائض الاقتصادي

هناك العديد من المؤلفات التي صدرت بخصوص حصر صور استنزاف الفائض الاقتصادي لبلدان المستعمرات وهي الدراسات التي أسست لمدرسة أن الإستعمار هو السبب الرئيسي إن لم يكن الوحيد لظاهرة التخلف الاقتصادي سنحاول هنا تقديم عناصر واحد من أهم هذه الكتب وهو **التاريخ النقدي للتخلف** للراحل العظيم **رمزي زكي**. ففي الوقت الذي كانت فيه بلدان القارة الأوربية إبان العصور الوسطى تعيش في المرحلة الإقطاعية بكل سِماتها، كانت بلدان الشرق وعلى وجه الخصوص بلدان العالم الإسلامي تعيش ما يمكن تسميته بالمرحلة التجارية المبكرة أي الماركنتلية فقد احتلت التجارة مكانة بارزة في النشاط الاقتصادي، وتركز بها الشطر الأكبر من ذهب العالم بفضل ما تهيأ لها من فائض اقتصادي كبير ناتج عن الأرباح الضخمة من التجارة مع البلاد الأفريقية والآسيوية والأوربية. إلا أنة خلال الفترة ما بين القرن الحادي عشر والقرن الرابع عشر بدأت موازين القوى في التغير، إذ دخل النظام الإقطاعي في أوربا مرحلة التفسخ والانحلال ممهدا بذلك الطريق لظهور الرأسمالية التجارية، والتفوق الأوربي في أعالي البحار. وخلال نفس الفترة شهدت منطقة الشرق الإسلامية تدهورا واضحا، حيث شهدت **الحملات الصليبية** (1096 – 1199م)، وسقوط بغداد في يد المغول، كما فقد العرب تحكمهم في الطرق التجارية لتدخل المنطقة كلها في نفق مظلم طويل. وتبدأ المحاولات الأوربية الجادة في السيطرة على الشرق، ويأخذ الذهب العربي في التدفق العكسي إلى أوربا، وليتحول ما بقى منة إلى مجوهرات وتحف فنية نادرة بدلا من أن يتحول إلى رأسمال تجارى كما هو الحال في أوربا في المرحلة الماركنتلية. في ظل هذه الظروف انطلقت السفن البحرية المجهزة بالمدافع والبارود كي تفك الحصار التجاري الذي فرضته الإمبراطورية العثمانية على التجارة مع الهند والشرق الأقصى. وكانت البرتغال أول دولة تدشن هذه المرحلة حيث تمكن **الملاح البرتغالي فاسكو دى جاما** من الدوران حول القارة الأفريقية والوصول إلى الساحل الشرقي عام 1498م، ومن هناك استعان **بالملاح العربي احمد بن ماجد** ليصحبه إلى شبة القارة الهندية حيث وصل

إلى مدينة كاليكوتا في 27 مايو 1498م ليبدأ صراع جديد ينهى تماما السيطرة العربية على منطقة المحيط الهندي. ودخل الأسبان السباق بوصول كريستوفر كولومبس إلى جزر الأمريكتين التي أطلق عليها جزر الهند الغربية اعتقادا منة انه وصل إلى الهند وكان ذلك في أكتوبر 1492م. واشتعل الصراع بين أسبانيا والبرتغال حول المستعمرات الجديدة إلى أن تمكن **البابا اسكندر الثالث** من إقناعهما بتوقيع اتفاقية 3 مايو 1493م. ثم دخلت بعد ذلك بريطانيا، وهولندا، وفرنسا، وألمانيا ومعظم بلدان أوربا مجال استعمار واستغلال البلدان الجديدة. وقد تمثل استنزاف البلدان الجديدة في ثلاث مجالات رئيسية هي: الذهب والمعادن الثمينة، والمحاصيل مرتفعة القيمة، والرقيق. ونحاول فيما يلي التعرف على حجم هذا الاستنزاف وبالتالي نتعرف على حجم تأثير على تلك البلدان المستنزفة.

أولاً: استنزاف الذهب والمعادن الثمينة:

كان البريق التقليدي للذهب من أهم عوامل الجذب الاستعماري في المراحل الأولى، فعندما سيطر البرتغاليون على ساحل أفريقيا الغربي تم استنزاف الذهب الأفريقي المستخرج من مناجمها، وأطلق على ذلك الساحل اسم ساحل الذهب. وقدرت كمية الذهب التي حصلت عليها البرتغال من ذلك الساحل فقط بنحو 141 طن خلال ما يقرب من خمسون عاما (1493 – 1544م)، أما التدفق الأكبر فكان على أيدي الأسبان نتيجة لنهب كنوز **قبائل الأنكا في بيرو**. وقد قدرت كمية المعادن النفيسة التي حصلت عليها أوربا من بلدان الفارة الأمريكية خلال مائة وخمسون عاما (1509 – 1660م) بنحو 18 ألف طن من الفضة، ونحو 190 طن من الذهب وهذه الكميات تمثل عشرة أضعاف الكميات التي كانت موجودة في أوربا عند بداية القرن الخامس عشر. وفى دراسة أخرى أمكن تقدير قيمة الذهب المنهوب من أمريكا الجنوبية خلال الفترة (1500 – 1800م) بنحو 6498 مليون مارك ذهبي، يضاف إليها ما يعادل 810 مليون مارك ذهبي قيمة الذهب المنهوب من أفريقيا، ونحو 700 مليون مارك ذهبي قيمة الذهب المنهوب من آسيا خلال نفس الفترة. وبالتالي تقدر القيمة الإجمالية للذهب المنهوب بنحو 8008 مليون مارك ذهبي، فإذا علمنا أن إجمالي قيمة الذهب في أوربا عند نهاية هذه الفترة تقدر بنحو 10400 مليون مارك ذهبي مما يعنى أن 80% من هذا الذهب كان مصدرة بلدان المستعمرات. أما كميت الفضة المستنزفة خلال نفس الفترة فتقدر قيمتها بنحو 15974 مليون مارك فضي، يضاف إلى ذلك المشغولات

الذهبية والتحف الفنية المصنوعة من المعادن الثمينة التي تم نهبها من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

جدول رقم (1) قيمة كميات الذهب التي نهبها الأوربيون من أمريكا الجنوبية (1500– 1800م).
(القيمة بالمارك الذهبي)

الدولة	الفترة	القيمة بالمليون	معدل النهب السنوي
المكسيك والهند الغربية	1800 – 1500	632	2.10
بيرو	1800 – 1534	1050	3.94
نيوجرانادا	1800 – 1537	1660	6.31
شيلى	1800 – 1500	740	2.46
البرازيل	1800 – 1701	2416	24.16
الإجمالي	1800 – 1500	6498	21066

المصدر:

– رمزي زكى، **التاريخ النقدي للتخلف**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، أكتوبر، 1987م، ص 36.

جدول رقم (2) قيمة كميات الفضة التي نهبها الأوربيون من أمريكا الجنوبية (1500– 1800م).
(القيمة بالمارك الفضي)

الدولة	الفترة	القيمة بالمليون	معدل النهب السنوي
المكسيك	1800 – 1522	8272	29.75
بيرو	1800 – 1533	2420	9.06
بوليفيا	1800 – 1545	5282	20.71
الإجمالي	1800 – 1522	15974	57.46

المصدر:

– رمزي زكى، **التاريخ النقدي للتخلف**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، أكتوبر 1987، ص 34.

ثانياً: استنزاف المحاصيل الزراعية:

بالإضافة إلى ما تم نهبه من الذهب والمعادن النفيسة كان هناك النهب المستمر لمحاصيل ومنتجات هذه البلدان والتي كان يحصل عليها الأوربيون قبل ذلك عن طريق التجار العرب. فكانت محاصيل البن، والكاكاو، والتوابل، والقطن في مقدمة هذه المحاصيل. وفى الواقع لا يمكن أن يطلق على عملية المقايضة التي كانت تتم للحصول على هذه المنتجات تعبير **تجارة** نظرا لعمليات الغش والخداع التي كانت تعتريها، بالإضافة إلى تفاهة السلع التي كان يقدمها الأوربيون في المقابل. وتقدر قيمة السلع التي عاد بها **فاسكو دى جاما** من رحلته بنحو ستون ضعف تكاليف الرحلة. أما البحار الإنجليزي دراك فقد عاد ببضائع منهوبة تقدر قيمتها بنحو ثلاثة أرباع مليون جنية مع أن نفقات رحلته تكلفت خمسة آلاف من الجنيهات. وفى دراسة ثالثة وجد أن الهولنديون تمكنوا من نهب خمسة آلاف طن من الفلفل تكلفت نحو ثمانية آلاف من الجنيهات بينما تم بيعها بنحو مليونين ونصف مليون من الجنيهات. وابتداء من النصف الثاني من القرن السادس عشر دخلت عملية النهب مرحلة جديدة حيث تم تنظيمها عبر شركات كانت أولها بريطانية الجنسية تحت اسم **جماعة وشركة التجار المغامرين** وتم إشهار تأسيسها عام 1533م. وفى عام 1600م تم تأسيس **شركة الهند الشرقية** والتي كان من أسباب إنشائها قيام الهولنديون برفع سعر رطل الفلفل من ثلاث شلنات إلى ثمانية شلنات مما دفع التجار الإنجليز إلى تكوين هذه الشركة بغرض الاتجار في هذه السلعة. أما هولندا فقد بدأت بتأسيس **شركة الهند الشرقية الهولندية** عام 1602م، وتلتها **شركة الهند الغربية**، ثم **شركة المشرق الهولندية**. وتتابعت بعد ذلك الشركات وحققت أرباحا خيالية، على سبيل المثال ارتفع رأسمال الشركات البريطانية العاملة في هذا المجال من عشرة آلاف جنية في أواخر القرن السادس عشر إلى أربعة ملايين جنية عام 1695م، ثم إلى عشرون مليون عام 1717م، والى خمسون مليون عام 1720م.

ثالثاً: استنزاف القوى البشرية:

بعد النجاح الذي حققه البرتغاليون في اكتشاف السواحل الأفريقية ثم السواحل الهندية، حاول الأسبان الوصول إلى الهند عن طريق الإبحار غربا حيث وصل **كريستوفر كولومبس** إلى جزر الأمريكتين وأطلق عليها جزر الهند الغربية اعتقادا منة أنة وصل إلى الهند، وكان ذلك في أكتوبر من عام 1492م. إلا أن البرتغاليون لم يتركوا الأسبان لينفردوا بالمنطقة، فاتجهوا

هم أيضا إلى سواحل أمريكا الجنوبية حيث اندلع الصراع بين الدولتين إلى أن تمكن **البابا اسكندر السادس** من التوفيق بينهما عام 1493م ولتصبح البرازيل من نصيب البرتغال في التقسيم الجديد. منحت الحكومة البرتغالية **مارتين الفونسو** حق تأسيس أول مستعمرة برتغالية في البرازيل، وكان ذلك في منطقة **سان بولو**. أما الأسبان فقد أقاموا أول مستعمراتهم في **تاهيتى** ثم كوبا، لكن سرعان ما اكتشف المهاجرون الأسبان صعوبة استغلال الأراضي الجديدة واحتياجهم الشديد إلى مزيد من الأيدي العاملة، وهنا تدخل البرتغاليون أكبر تجار رقيق في ذلك الوقت وعرضوا نقل وبيع العبيد الأفارقة. وفعلا وصلت أول شحنة من عبيد ساحل غانا إلى المستعمرات الأسبانية في هاييتي عام 1510م لتسجل بذلك بداية أكبر عملية للاتجار البشرى في التاريخ الإنساني. وبلغ عدد العبيد الذين استوعبتهم المستعمرات الأسبانية حتى عام 1560م أكثر من أربعين ألفا. وبعد أن منح الملك البرتغالي **جون الثالث** حق امتلاك وتوريث المستعمرات الجديدة للمهاجرين البرتغاليون أصبح هناك مزيد من الاستقرار، ومن ثم مزيد من الأيدي العاملة. فاستقبل إقليم **برنمبوك** في البرازيل أول شحنة من العبيد الأفارقة حتى وصل عددهم عام 1585م في ذلك الإقليم فقط نحو عشرة آلاف عبد. ويمكن القول إن البرتغال احتكرت عمليات بيع العبيد الأفارقة إلى كل من المستعمرات الأسبانية والبرتغالية في أمريكا الجنوبية. أما البريطانيون فقد اتجهوا إلى الشاطئ الشرقي لأمريكا الشمالية حيث أسس السير **والتر رالى** أول مستعمرة بريطانية هناك وأطلق عليها اسم **فرجينيا** بعد أن وعده الملك **جيمس الأول** بمنحة حق امتلاك الأراضي. وابتداء من عام 1607م توالى وصول المهاجرون البريطانيون بغرض الاستقرار في تلك المنطقة أما أول دفعة من الرقيق الأفريقي فقد وصلت إلى هناك عام 1620م وكان عددهم عشرون فردا فقط، ارتفع إلى 200 ألف فرد بحلول عام 1670م.

وكانت البرتغال قد بدأت في إقامة أول مراكز مستقرة لها على الساحل الأفريقي الغربي ببناء حصن عند مصب **نهر برا** أطلقت علية اسم **سان جورج دى مينا** ثم تتابعت الحصون بعد ذلك مثل **حصن أكسيم، وحصن شاما، وحصن أكرا** ومع اتساع تجارة الرقيق بدأت الحكومة البرتغالية في منح عقود الاحتكار لمواطنيها حيث منحت على سبيل المثال في عام 1462م **فرناو جوميز** حق احتكار جزء من شاطئ غانا مقابل ضريبة سنوية زهيدة، وقد أطلق **جوميز** على منطقة احتكاره اسم **ساحل الذهب**. وقد لجأ المحتكرون الجدد إلى

الاتفاق مع رؤساء القبائل الساحلية على توريد أسراهم من القبائل الأخرى، وبالتالي لا يتحمل الأوربيون مخاطر عملية اصطياد الرقيق. وقد أدت هذه الطريقة إلى اندلاع الصراع بين القبائل وبعضها البعض، وانتهت بدخول قبائل مملكة **الأشانتى** أقوى قبائل أفريقيا في ذلك الصراع حيث تمكنت من إخضاع باقي القبائل لسيطرتها، واحتكرت الاتصال المباشر مع الأوربيون فانتشر البؤس والخراب والمجاعة، وهو ما لم يكن موجودا من قبل. وعلى الرغم من اتفاق تقديرات غالبية الباحثين على أن أعداد الرقيق الأفارقة الذين وصلوا إلى المستعمرات الأوربية في الأمريكتين وجزر الهند الغربية تجاوز 40 مليون فرد خلال ما يقرب من ثلاثة قرون ونصف، إلا أن تقدير الأعداد التي تم استنزافها ابتداء من عملية الاصطياد من داخل البلاد إلى عملية النقل للحصون الساحلية ثم الشحن على السفن تراوحت ما بين 70 إلى 80 مليون فرد. مما يعنى فقد ما يقرب من نصف هؤلاء الرقيق أثناء عملية تداولهم بين التجار والوسطاء.

جدول رقم (3) بيان ببعض الإحصاءات عن تجارة الرقيق.

(العدد بالألف)

عدد الرقيق	البيان	الفترة الزمنية
900	إجمالي ما نقلة البرتغاليون إلى أمريكا	1600 – 1530
2389	إجمالي ما صدره البرتغاليون من ميناء أنجولا	1641 – 1486
2130	إجمالي ما وصل إلى المستعمرات البريطانية في أمريكا	1786 – 1680

المصدر:

– زاهر رياض، **استعمار أفريقيا**، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1965، ص 64.

كان للأرباح الكبيرة التي حصل عليها البرتغاليون من تجارة الرقيق أكبر الأثر في دفع باقي الدول الأوربية إلى الدخول في مجال تلك التجارة، فأقامت بريطانيا حصون لتجميع الرقيق في **أكرا، كيب كوست، كومندا، أنومابو**،... بينما أقامت الدانمرك حصون لها في **كريستيان بورج، فريدريك بورج**،.... وأقامت هولندا حصونها في **مورى، بوترى، كورمانتين، بيراكو**،.... ورغم ضعف نشاط ألمانيا في هذا المجال إلا أنها أقامت حصون لها في **فريدريك بورج الكبير، دورثيا، تاكراما**،.... بالإضافة إلى حصون فرنسا وبلجيكا. وعندما بدأ نشاط البرتغاليون في تجارة الرقيق ينخفض تدريجيا نتيجة للاهتمام بالثروات الهندية، كانت

بريطانيا الوريث الأول لهذا النشاط حتى بلغ عدد السفن البريطانية العاملة في نقل الرقيق 192 سفينة بإجمالي حمولة قدرها 47146 عبدا، وذلك قبيل اندلاع حرب الاستقلال الأمريكية. وعند بداية غروب عصر تجارة الرقيق كانت بريطانيا هي التاجر الأول حيث قامت بتصدير نحو 58.5% من إجمالي صادرات عام 1799م، تلتها فرنسا بنسبة 30.8%، بينما تقاسمت كل من هولندا والدانمرك والبرتغال الباقي.مع ملاحظة أن حجم الصادرات السنوية عند بداية تلك التجارة بلغ ضعف هذه التقديرات.

جدول رقم (4) بيان بتجارة الرقيق الدولية عام 1799م.

(العدد بالألف)

جنسية مراكز التجارة	عدد مراكز التجارة	عدد الرقيق المباع	%
بريطانيا	14	38	58.5
فرنسا	3	20	30.8
هولندا	15	4	6.2
الدانمرك	4	2	3.1
البرتغال	4	1	1.4
الإجمالي	40	65	100.0

المصدر:

– زاهر رياض، **استعمار أفريقيا**، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1965، ص 72.

واجهت تجارة الرقيق عند بداياتها معارضة عدد من المصلحين ورجال الدين وبعض المفكرين. إلا أن الاتجاه الفعلي نحو إلغاء هذه التجارة بدأ عند نهايات القرن الثامن عشر بعد أن استمرت هذه التجارة لمدة تزيد عن 350 عاما. أثيرت قضية إلغاء تجارة الرقيق للأول مرة في **بريطانيا** أثناء انعقاد مجلس العموم يوم 12 مايو 1789م، إلا أنها تأجلت لعدم توفر البيانات.وفى عام 1807م نجح اللورد **جرانفيل شارب** في حمل مجلس العموم على اتخاذ قرار بإنهاء تجارة الرقيق، إلا أنها ظلت قائمة في الواقع العملي حيث لم تفرض عقوبات على المخالفين. وفى عام 1811م تم إقرار فرض عقوبات، وفى عام 1814م اعتبرت تجارة الرقيق نوع من أعمال القرصنة. وفى **فرنسا** كان الاعتراف بحقوق الإنسان خلال الأيام الأولى للثورة عام 1789م يعنى مساواة جميع البشر، لكن الجمعية الوطنية

أصدرت قرارا عام 1793م يقضى بأن تلك الحقوق لا تسرى على سكان المستعمرات الفرنسية، فاحتج على ذلك القرار **فينست أوجى** عضو الجمعية الوطنية وهو زنجي وممثل مستعمرة سان دومينجو وقام بمواجهة حاكم المستعمرة فقبض علية وأعدم. أثار إعدام أوجى شعورا بالسخط بين المواطنين الفرنسيين حتى أصدرت الجمعية الوطنية قرارا بسريان مبدأ المساواة على سكان المستعمرات.أما قرار تحريم تجارة الرقيق فقد أصدره **نابليون بونابرت** خلال فترة حكم المائة يوم، وتعزز بقرار آخر صدر عام 1815م، إلا أن التجار الفرنسيون ظلوا يمارسون نشاطهم إلى أن أصدر **نابليون الثالث** أمرا جديدا بالإلغاء مع تشديد العقوبة وكان ذلك في عام 1864م. وبالنسبة لدول الشمال صدر في **الدانمرك** قرار ملكي بإبطال تجارة الرقيق في 16 مايو 1792، وأعطى التجار فرصة لتصفية أعمالهم تنتهي في عام 1802م وأصدرت **السويد** قرار التحريم في عام 1813م، وتبعتها **هولندا** في العام التالي.

أما **البرتغال** فقد أصدرت قرارا بتحريم تجارة الرقيق في أول يناير 1815م، ومنحت التجار مهلة لتصفية أعمالهم تنتهي في 1823م، وتم تمديدها إلى عام 1850م حيث دفعت لها بريطانيا تعويضا بلغ 300 ألف جنية حتى لا تمدد المهلة فترة أخرى. وكانت بريطانيا قد دفعت تعويضا مماثلا **لأسبانيا** بلغ 400 ألف جنية مقابل إصدارها قرار التحريم عام 1820م. وفى **الولايات المتحدة** صدر قرار منع استيراد الرقيق عام 1794م، ثم صدر قرار بإلغاء الاتجار في الرقيق عام 1807م. لكن ظلت هذه التجارة قائمة في الولايات الجنوبية حتى انتهت بنهاية الحرب الأهلية (1861 – 1865م) وانتصار الشماليين. وفى **شرق أفريقيا** تأخر الإلغاء بضع سنوات حتى وافق **سلطان زنجبار** على تحريم تصدير الرقيق من مناطق سيطرته، مع السماح بتداول الرقيق بين المواني وذلك في عام 1845م. وفى عام 1873م وقع السلطان معاهدة جديدة مع بريطانيا وافق فيها على إغلاق أسواق العبيد والقبض على التجار المخالفين مع وعد من بريطانيا بتقديم مزيد من التعويضات وتعهد بتوفير الحماية للسلطنة.